



الأمانة العامة
جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع

كلمة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

في احتفالية

عملية 16 يوم من النشاط المناهضة للعنف ضد

المرأة

القاهرة : 8 ديسمبر 2019

سعادة السيدات الفاضلات،

سعادة السفراء،

سعادة سفراء النوايا الحسنة،

السادة الأمناء العاميين المساعدين ،

السادة و السيدات ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية ،

الحضور الكريم ،

يُسعدني في البداية أن أرحب بكم جميعاً باسم معالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ أحمد أبو الغيط في بيت العرب، ويشرفني بالإنابة عن معاليه أن أفتتح فعالية الاحتفال بحملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في إطار الحملة العالمية التي يتم إطلاقها بشكل سنوي تأكيداً على ضرورة مناهضة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله وبهدف لفت أنظار العالم أجمع إلى هذه القضية الهامة التي تعيق تقدم المجتمعات،

وقد أطلقت الأمانة العامة حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات من مقرها لأول مره العام الماضي وذلك تقديراً لمبادرة الأمم المتحدة باعتبار الخامس والعشرين من نوفمبر يوماً عالمياً لمناهضة العنف ضد المرأة، وفي هذا العام تم إضاءة المبنى العريق للأمانة العامة لأول مرة في التاريخ باللون البرتقالي كرمز قوي لدعم وتضامن جامعة الدول العربية وهذه القضية.

كما أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التقدير والامتنان لشركائنا الإقليميين والدوليين لما يقدموه من دعمٍ لنا في مجال النهوض بأوضاع المرأة العربية والحرص على حمايتها من كافة أشكال العنف والتمييز وتمكينها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً،

السيدات والسادة،

إنني اليوم لا أتحدث عن مجرد التزام شخصي تجاه قضية القضاء على العنف ضد المرأة ، ينبع من رغبة قوية لخلق بيئة تسمح للنساء بالعيش بسلام ورفاهية دون عنف أو اعتداء عليها. وإنما أؤكد على رغبة وجهود إقليمية وعالمية لخلق بيئة آمنة للنساء، فالحق في حياة خالية من العنف هو حق بشري حقيقي لكن وفي ظل التحديات التي تواجهها المرأة لمجرد كونها امرأة، أصبح لهذا الحق بعداً تمييزاً.

وهذا العام، وفي ظل المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً والتي تأتي ضمن سياق خاص مختلف عن السياقات التي جرت خلالها المراجعات السابقة بسبب التغيرات السلبية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال الخمس سنوات الماضية، أوضحت المراجعة أن عدد من الإنجازات التي حققتها الدول العربية كانت في إطار تطوير وإقرار السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل، التي تهدف إلى النهوض بأوضاع المرأة بشكل عام وتلك المتخصصة بمناهضة العنف ضد المرأة بشكل خاص، وهو الأمر الذي يشير إلى أن قضية مناهضة

العنف ضد المرأة وحمايتها أثناء النزاعات المسلحة هي من ضمن أولويات المنطقة العربية، وتعتبر هذه المناسبة فرصة لتأكيد التزامنا بالقضية و تطلعنا إلى وضع حد للانتهاكات التي تتعرض لها الفتيات والنساء والتي تتخذ أشكالاً عدة في المجتمعات المختلفة، وبالرغم من مختلف الجهود والاتفاقيات الدولية التي تسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين منذ القرن الماضي، لا تزال المرأة مهمشة وضعيفة تقع عليها كافة أشكال العنف، بدايةً من منعها التعبير عن نفسها، وانتهاءً بالانتهاكات الجسدية الجسيمة.

الحضور الكريم ،،

من الهام كذلك أن نشير إلى الأرقام والإحصائيات وألا نخجل منها لأن الاعتراف بالمشكلة وحصرها هو الخطوة الأولى لاقتلاعها من جذورها، ف 37% من النساء العربيات قد تعرضن على مدار حياتهم لشكل أو لآخر من أشكال العنف، و 14% من الفتيات تتزوجن قبل سن 18، ناهيك عن ختان الإناث ، بالإضافة إلى كون الفتيات والنساء يمثلن 70% من ضحايا التجارة بالأعضاء، وغيرها الكثير من الاعتداءات الممنهجة على النساء والفتيات.

علينا أن نشير هنا أن هذه الانتهاكات ليست نتاجاً لثقافة منتشرة حول خضوع المرأة وضعفها والسيطرة عليها فقط، ولكن هناك عامل قوى يعزز منها، وهو نقص التشريعات والقوانين والطرق التي تضمن تنفيذها ومتابعتها، فعلى جميع الدول أن تعلم أنها متضررة بقدر ما تتضرر نساؤها، حيث أن التكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة

للغف ضد المرأة تقدر بما يقرب 2٪ من الناتج القومي الإجمالي للدول، أي ما يعادل ملايين الدولارات على المستوى العالمي.

دائماً ما سعت جامعة الدول العربية إلى تبنى استراتيجيات وآليات تعزز من خلق المساواة بين الجنسين لما لها من أثر مباشر على القضاء على العنف ضد المرأة، وتجددت جهود الجامعة العربية في تعزيز المساواة وخلق بيئة مسالمة للمرأة على جميع الأصعدة، سواء في تبنيتها إعلان القاهرة للمرأة العربية أو ما يعرف بأجندة التنمية لما بعد 2015، أو اعتماد الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام" في عام 2017، و إنشاء لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة والتي تم اعتماد مهامها بقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري هذا العام، بالإضافة إلى إنشاء الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام كآليات إقليمية للجنة المرأة العربية تسعى لحماية النساء و إشراكهن في عمليات السلام، كذلك مع صدور الخطة الاستراتيجية العربية متعددة القطاعات لصحة الأمهات والأطفال والمراهقات (2019 - 2030)، وإعداد الجامعة العربية للتقرير الإقليمي "أربعون عاماً على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والذي سيتم تدشينه خلال أعمال الدورة (39) للجنة المرأة العربية برئاسة المملكة العربية السعودية في فبراير 2020.

أريد الإشارة إلى أن تغاضى المجتمعات عن الانتهاكات التي تحدث للنساء والفتيات وتبريرها يدل على أن هذه مجتمعات ضعيفة ولن تحقق مستويات نمو، لكون المرأة عنصر أساسي في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويجب على

مجتمعاتنا تبنى منهجاً داعماً لتمكين المرأة، حيث أن تمكينها وتحقيق المساواة سيؤدي على المدى القريب إلى العجلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، أي أن في حالة منع نصف المجتمعات من التعليم والصحة وفرص العمل والمساواة في الأجور ما هو إلا مؤشر على فشل السياسات الموضوعة لتحقيق هذه الأهداف.

نجتمع اليوم لنحتفل بما قمنا به على مدار الفترة السابقة ونحث أنفسنا على الاستمرار في الجهود التي نأمل أن تحقق المردود الإيجابي الذي نريده على المدى القريب، أن نحقق عالم خالي من عدم المساواة. ندين لأنفسنا بالعمل سويًا انطلاقاً من إيماننا بأن النساء هي الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي وإحلال السلام، وعليه جعل المرأة المتحكم الوحيد في نفسها واختياراتها ومستقبلها هو الخطوة الأولى من تمكينها. هدفنا هو تمتع النساء بالقوة والحرية والقدرة على أخذ القرار والعيش في مجتمع آمن في جميع دول العالم.

وفي ختام كلمتي أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكافة السيدات والسادة الذين ساهموا في تخصيص الوقت والجهد والفكر من أجل مناهضة العنف ضد المرأة، ولشركائنا الإقليميين بصندوق الأمم المتحدة للسكان و بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولكافة السادة الحضور الذين شاركوا في هذه الفعالية الهامة.

شكراً